Ref: PRS 2021/07/1048 30.07.2021

اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص [1]

"الاتجار بالأشخاص هو جريمة خطيرة وانتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، يمس الآلاف من الرجال والنساء والأطفال ممن يقعون فريسة في أيدي المتاجرين سواءً في بلدانهم وخارجها"

لازال المفهوم السائد لدى الكثير من الناس، عند سماع مصطلح "الإتجار بالأشخاص"؛ ينحصر في كونه بيع البشر للبشر. إلا أن المفهوم الحقيقي يشير عادةً إلى عملية وضع أو إبقاء أفراد في أوضاع استغلالية من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية، ومنها جريمة استغلال النساء والأطفال والرجال لأغراض عدة بما فيها العمل القسري وأعمال السخرة والبغاء. وشكّل تبنّي "بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" في العام 2000 معلمًا بارزًا ساهم في توفير التعريف الأول المتفق عليه دوليًا "للاتجار بالأشخاص" [2].

وعلى الرغم من وجود إطار قانوني شامل ودولي، لا يزال يجري الاتجار بالملايين من الأطفال والنساء والرجال سنويًا في المناطق كافة وفي معظم بلدان العالم. وقد يتمّ الاتجار بالضحايا ضمن البلد نفسه أو عبر الحدود. هذا ويصعب قياس هذه الظاهرة نظرًا إلى طبيعة الاتجار السريّة. فبحسب التقديرات العالمية [3]، كان 25 مليون شخص في مختلف أنحاء العالم يخضعون للعمل القسري والاستغلال الجنسي خلال العام 2016. وتُظهر البيانات التي تم جمعها من أجل "التقرير العالمي لعام 2020 عن الاتجار بالأشخاص [4] أنه في عام 2018 تم اكتشاف حوالي 50000 ضحية للاتجار بالبشر والإبلاغ عنها من قبل 148 دولة، وتعد أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وبعض البلدان في شرق آسيا والمحيط الهادئ وجهات لضحايا الاتجار بالأشخاص.

ويتأثر كل بلد في العالم بالاتجار بالبشر، سواء كانت من بلدان المنشأ أو من بلدان العبور أو من بلدان المقصد. وتزيد النزاعات المسلحة من تفاقم هذه الظاهرة، حيث تستغل الجماعات المسلحة ضعف سلطة القانون وضعف الرقابة فتنشط في هذه الجريمة. ومن البلدان التي تنامى فيها نشاط المتجرون بالأشخاص في السنوات الأخيرة ليبيا، خاصة منذ تنامي النزاعات المسلحة منذ انطلاق ما يسمى بـ "عملية الكرامة" في عام 2014 وتعثر العملية السياسية لإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية.

انتشار المليشيات المسلحة وضعف سلطة القانون وضعف مؤسسات إنفاذ القانون، جعل من ليبيا بلد العبور الأسهل، الأيسر، للعصابات المنظمة العابرة للحدود والعاملة في تهريب البشر من دول شمال أفريقيا ومن دول الساحل وجنوب الصحراء. حيث تستغل هذه العصابات الأشخاص الراغبين في الهجرة من بلدانهم إلى أوروبا، بسبب النزاعات أو بسبب سياسات أنظمة استبدادية أو لمجرد رغبتهم في تحسين ظروفهم المعيشية.

أغلب المهاجرين يسقطوا في قبضة عصابات التهريب في بلد المصدر، أو في بلد ثالث [5]، قبل دخولهم إلى ليبيا. رحلة العبور محفوفة بالمخاطر وغالبا ما يتم أخذهم رهائن من قِبل عصابات التهريب، ويتم تعذيبهم لإجبار أهلهم في بلد المصدر أو أقارب في بلدان أخرى لدفع فدية [6] أو "بيعهم" من مهرب إلى آخر، بعض الحالات تم "بيعهم" لثلاثة مهربين قبل حتى أن يصلوا شواطئ البحر المتوسط، حيث الانطلاق منها في رحلة عبور المتوسط الى شواطئ إيطاليا ومالطا. يتعرض المهاجرين لانتهاكات جسيمة من العمل القسري وأعمال السخرة (العمل بدون مقابل)، وتتعرض النساء للاعتداء الجنسي في كثير من الحالات [7].

تنتشر وتنشط في ليبيا شبكات الاتجار بالبشر في مناطق عديدة، منها طبرق في الشرق، والكفرة في الجنوب الشرقي، والشويرف في الوسط، وبني وليد والزاوية وصبراتة وزوارة في الغرب. ورغم بعض الأخبار عن حملات [8] ضد هذه الشبكات، إلا أنها حملات محدودة، والغالبية العظمى من المتورطين في هذه النشاطات لا يتم احتجازهم أو محاسبتهم. كما أن العديد من مراكز "جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية" [9] تُرتكب فيها انتهاكات خطيرة [10]، ومنها مركز الاحتجاز في شارع الزاوية [11]، ومركز الاحتجاز في بو سليم ومركز الاحتجاز في جنزور [12]. وعندما قامت وزارة الداخلية لحكومة الوفاق الوطني باعتقال عبد الرحمن ميلاد "البيدجا" المطلوب دوليا بتهمة تهريب البشر [13] في شهر أكتوبر 2020، قامت حكومة الوحدة الوطني بإطلاق سراحه [14] في شهر أبريل 2021 بدون محاكمة وتم ترقيته [15]، بالرغم من أنه يعتبر أحد أبرز المشتبه في تورطهم في إدارة شبكات الاتجار بالبشر.

ظاهرة الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال (أوروبا)، لها أسباب تتعلق بظروف بلدان المصدر، والتفاوت الشاسع في مستوى المعيشة بين دول الجنوب ودول الشمال، ومعالجة أسباب الهجرة، الأسباب التي تدفع الناس الى ترك أوطانهم والمخاطرة بحياتهم بوضع أنفسهم تحت رحمة عصابات الإتجار بالبشر، تحتاج إرادة سياسية وتعاون إقليمي ودولي وموارد كبيرة، وإلى أن تتوفر هذه يجب أن تكون هناك جهود وموارد لمكافحة عصابات الاتجار بالبشر. ولكن لم يُلحظ في السنوات السابقة أي اهتمام بجانب مكافحة الاتجار بالبشر في الاتفاقيات والمشاريع المشتركة، المتعلقة بالهجرة غير القانونية، بين دول الاتحاد الأوروبي ودولة ليبيا.

يوم 13 يوليو 2021 أعلن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بيان صحفي [16] عن انطلاق مشروع ليبيا في إطار المشروع الإقليمي "تفكيك شبكات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في شمال إفريقيا" بالشراكة مع ليبيا والاتحاد الأوروبي. وفقا للبيان الصحفي فإن المشروع يهدف "إلى تعزيز قدرات السلطات الليبية لمنع كافة أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"، وسيتم تمويله من قبل الاتحاد والأوروبي وتنفيذه من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

محاربة وتفكيك شبكات الاتجار بالأشخاص في إطار المشروع الإقليمي فرصة للسلطات الليبية لإثبات أنها شريك جاد في تعزيز وحماية حقوق الإنسان عامة والمهاجرين خاصة. هذه الشبكات العابرة للحدود تشكل تهديد خطير لأمن واستقرار دول المنطقة، بالإضافة الى أن القضاء عليها أو الحد من نشاطها سيساهم في وضع حد للانتهاكات الجسيمة لآلاف المهاجرين. ولكن هذا المشروع وحده لا يكفي.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي يجب أن يكون هذا المشروع في سياق سياسات شاملة لمعالجة الهجرة غير النظامية، كما يجب عليها أن تنظر بجدية في تيسير فرص أكبر للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية. بالنسبة لليبيا يجب على السلطات الوطنية إنهاء تجريم الهجرة، والتعامل مع المهاجرين، وخاصة الأطفال والنساء، كضحايا عصابات الاتجار بالبشر، لا أن تتعامل معهم كمجرمين وتلقي بهم في مراكز الاحتجاز. كما يجب عليها إغلاق مراكز احتجاز المهاجرين لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. بالنسبة للسلطات المحلية والمجتمع بشكل عام، يجب أن تكون هناك جهود محلية واجتماعية على مستوى الأحياء والمدن لثني الناس، وخاصة الشباب، عن الانخراط في هذه الأنشطة الإجرامية وغير الأخلاقية [17].

منظمة التضامن لحقوق الإنسان
طرابلس – ليبيا

30 يوليو 2021

---

[1] الأمم المتحدة: "اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، 30 تموز/يوليه".

[2] مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون بتاريخ 15 نوفمبر 2000. المادة (3 - أ): "*يقصد بتعبير "الاتجار بالأشخاص" تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء*".

[3] آخر تقديرات عالمية (عام 2016): منظمة لنمشي أحراراً (Walk Free Foundation) ومنظمة العمل الدولية، وتحالف 8.7 (Alliance 8.7). في عام 2016، كان هناك ما يقدر بنحو 40.3 مليون شخص في العبودية الحديثة، بما في ذلك 24.9 مليون في العمل القسري و 15.4 مليون في الزواج القسري. الأطفال شكلوا 25% من ضحايا العبودية الحديثة. من بين 24.9 مليون شخص في العمل الجبري، يتم استغلال 16 مليون شخص في القطاع الخاص مثل العمل المنزلي أو البناء أو الزراعة؛ 4.8 مليون شخص في الاستغلال الجنسي القسري، و 4 ملايين شخص في السخرة التي فرضتها سلطات الدولة. تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالعمل القسري، حيث يمثلن 99٪ من الضحايا في صناعة الجنس التجاري، و 58٪ في القطاعات الأخرى.

[4] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: "التقرير العالمي لعام 2020 عن الاتجار بالأشخاص"، متوفر باللغة الإنجليزية. ويُظهر التقرير حول الضحايا الذين حُدّدت هويتهم، أنّ 46% من الضحايا هم نساء، 20% رجال، 19% فتيات، و15% فتيان. ومن بين هؤلاء الضحايا، بلغت نسبة الذين تمّ الاتجار بهم للاستغلال الجنسي 45%، وللعمل القسري 38%، "التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص للعام 2020، نظرة عامة".

[5] من خلال مقابلات مع مهاجرين من الصومال واريتريا، أغلبهم ينتقلوا الى السودان وهناك تلتقطهم شبكات التهريب لتهريبهم عبر مصر الى ليبيا، أو مباشرة إلى ليبيا، ومنها يفترض الى أوروبا.

[6] في شهر ديسمبر 2018 نشر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقريراً يُفصّل سلسلة مروعة من الانتهاكات والاعتداءات التي يتعرض لها المهاجرون واللاجؤون في مراكز الاحتجاز التابعة "لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية"، "البأس والخطورة: تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في ليبيا"، 18 ديسمبر 2018. التقرير خلص إلى أن المحتجزون يتعرضون وبشكل ممنهج "للتجويع والضرب المبرّح والحرق بأجسام معدنية ساخنة والصعق بالكهرباء ويقاسون أشكالاً أخرى من سوء المعاملة وذلك بهدف ابتزاز الأموال من أسرهم عبر نظام معقد من التحويلات المالية"، وأضاف التقرير أن " الغالبية العظمى من النساء والفتيات المراهقات اللواتي قابلتهن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أفدن بأنهن تعرضن للاغتصاب الجماعي من قبل المهربين أو تجار البشر ... التعذيب وسوء المعاملة والسخرة والاغتصاب من قبل الحراس".

[7] مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "عنف جنسي غير معقول ضد النساء والفتيات المهاجرات في مركز احتجاز شارع الزاوية بطرابلس - تحويع ومحاولات انتحار من اليأس. نحث على الإفراج الفوري عنهن وحمايتهن"، 8 يونيو 2021.

[8] البحث الجنائي البردي: "إنقاذ 12 مهاجر مصري غير نظامي"، 13 يناير 2021. وقام اللواء 444 التابع للمنطقة العسكرية طرابلس بحملات مداهمة لأوكار عصابات الاتجار بالبشر المنتشرة في بني وليد. في إحدى الحملات تم "تحرير قرابة 120 رهينة تعرضوا للتعذيب ولعمليات ابتزاز بحسب إفادتهم وبحمل جلهم الجنسية المصرية". وأعلنت مديرية أمن الكفرة، جنوب شرق ليبيا، عن قيام عناصر الأمن هناك "بتحرير 156 شخص من الجنسيات الصومالية والاريترية والسودانية بينهم 15 امرأة و5 أطفال من منزل يستخدمه تجار البشر سجن لاحتجاز وتعذيب المهاجرين"، 21 فبراير 2021.

[9] "جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية" تم إنشاؤه بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (386) بتاريخ 4 يونيو 2014، ويتبع وزارة الداخلية.

[10] كثير من مراكز الاحتجاز تتبع اسميا "جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية" ولكن في الحقيقة هي تديرها مليشيات مسلحة لا سلطة للجهاز أو وزارة الداخلية عليها.

[11] منظمة العفو الدولية: "ليبيا: الانتهاكات المروعة في الحجز تُبرز الدور المشين لأوروبا في عمليات الإعادة القسرية"، 15 يوليو 2021، " مركز شارع الزاوية في طرابلس هو مرفق كانت تديره فيما مضى أيضاً ميليشيات غير تابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وأُتبع حديثاً بالجهاز المذكور وخُصص للأشخاص المعرضين للانتهاكات. وقال المحتجَزون السابقون فيه إن الحراس اغتصبوا النساء، وأرغمت بعضهن على ممارسة الجنس مقابل الإفراج عنهن أو حصولهن على أشياء ضرورية مثل الماء النظيف. وقالت "غريس" إنها تعرضت للضرب المبّرح بسبب رفضها الاستجابة لطلب من هذا القبيل: قلت لا [للحارس]. استخدم بندقية لدفعي إلى الخلف. واستخدم حذاءً عسكرياً جلدياً ... [لركلي] على خاصرتي". ... وحاولت امرأتان شابتان في المرفق الانتحار نتيجة لهذه الانتهاكات". قناة الحرة: ""الجنس مقابل الماء".. شهادات مروعة لمهاجرات محتجزات في ليبيا"، 15 يوليو 2021.

[12] وأعلنت منظمة أطباء بلا حدود عن تعليق أنشطتها في مركزي الاحتجاز "أبو سليم" و"المباني" [في جنزور] بشكل موقت، نتيجة لما "تشهده المنظمة الطبية الدولية من حوادث عنف متكررة ضد اللّاجئين والمهاجرين في مركزي الاحتجاز في العاصمة الليبية طرابلس"، وقالت رئيسة بعثة أطباء بلا حدود في ليبيا، بياتريس لو، "لم يكن اتخاذ هذا القرار بالسهل، لا سيما أنّه سيؤدي إلى غيابنا عن مراكز الاحتجاز، علمًا أننا على دراية بالمعاناة التي تلمّ بالأشخاص بصورة يومية. لكن استمرار حوادث العنف والضرر الجسيم الّذي يُلمّ باللاجئين والمهاجرين، فضلًا عن المخاطر الأمنية التي تمس طاقمنا، قد بلغت جميعها مستويات غير مقبولة. لا يمكن لأطباء بلا حدود أن تقدم أي رعاية طبية وإنسانية في هذه المرافق حتى تتوقف أعمال العنف وتتحسن الظروف فيها". منظمة أطباء بلا حدود: "العنف المتكرر ضد اللاجئين والمهاجرين في مراكز الاحتجاز في طرابلس يجبر أطباء بلا حدود على تعليق أنشطتها"، 23 يونيو 2021.

[13] بي بي سي العربية: "ليبيا تلقي القبض على عبدالرحمن ميلاد "البيدجا" المطلوب دوليا بتهمة تهريب البشر"، 15 أكتوبر 2020. لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن قامت بإدراج اسم عبد الرحمن ميلاد في قائمة العقوبات بتهمة تزعم تشكيل لتهريب البشر في ليبيا، والتورط في تعذيب مهاجرين وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. البيدجا هو آمر حرس السواحل في منطقة الزاوية ويدير مركز احتجاز "شهداء النصر" للهجرة غير القانونية.

[14] قناة الحرة: ""البيدجا".. ليبيا تفرج عن "أحد أخطر مهربي البشر"، 12 أبريل 2021.

[15] موقع "بوابة الوسط" الاخباري: "برلماني إيطالي: إطلاق «البيدجا» وترقيته خبر مقلق"، 13 أبريل 2021.

[16] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: "تطلق ليبيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مكون ليبيا من المشروع الإقليمي لتفكيك شبكات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في شمال إفريقيا"، 13 يوليو 2021.

[17] كانت مشاهد التضامن مع عبد الرحمن الميلاد والاحتفال بإطلاق سراحه والزفاف الباهظ في الزاوية مزعجة للغاية. مثل هذه المواقف تصنع منه، وهو شخص يشتبه بقوة في تورطه في أنشطة إجرامية، قدوة يحتذى به لجيل الشباب.